

القانون رقم (٥١)

بناءً على أحكام الدستور
وعلى ما أقره مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٦ هـ
و ٢٠٠١/١٠/١٣ م .

يصدر ما يلي :

- المادة ١- يعدل مقدار تعويض التفتيش الشهري الممنوح للعاملين الفنيين في الجهاز المركزي للرقابة المالية - باستثناء المفتشين المعاونين - المنصوص عليه في المادة (٢) من القانون رقم (١٩)/ تاريخ ١٩٧٥/١١/٢٩ ، بحيث يصبح (١٠٠ %) من الأجر الشهري المقطوع النافذ بتاريخ صدور المرسوم التشريعي رقم (٧) لعام ١٩٩١ م .
- المادة ٢- يتقاضى المفتشون المعاونون في الجهاز المركزي للرقابة المالية تعويض تفتيش مقداره خمسمائة ليرة سورية .
- المادة ٣- تصرف النفقة الناجمة عن هذا القانون من وفور مختلف أقسام وفروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠١ م .
- المادة ٤- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعتبر نافذاً من أول الشهر الذي يلي تاريخ صدوره .

دمشق ١٤٢٢/٧/٢٨ هـ ٢٠٠١/١٠/١٥ م

رئيس الجمهورية
بشار الأسد